التكليف النصفي- مادة السياسات الاقتصادية

الدبلوم التنفيذي في الادارة الحكومية - الشرق اكاديميا

الطالب : سيف خالد برع

العراق / بغداد

الاثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية

**ًـ****[آثار القروض العامة](http://arab-ency.com.sy/" \l "%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_):**

لقد أكدت الدراسات والتجارب العملية، أن لكل ظاهرة مالية (ضرائب ـ نفقات عامة ـ إعانات ـ قروض عامة…) مجموعة من الآثار المتعددة في جميع المجالات، وحتى تؤثر الحكومة في الوسط الاقتصادي والاجتماعي القائم أصبحت مضطرة إلى الحصول على القروض بهدف إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع تسهم في تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن القروض العامة تؤدي إلى ظهور آثار اقتصادية كما يلي:

**1ـ الآثار الاقتصادية للقروض العامة:**

يؤثر الإنفاق الكلي للمجتمع في الإنتاج الكلي، فكلما ازداد الإنفاق ازداد الناتج ويحصل الرواج، وبالمقابل إذا انخفض حجم الإنفاق الكلي ينخفض حجم الناتج الكلي ويتراجع معدل النمو الاقتصادي، ولكي يزداد الإنفاق الكلي تقوم الحكومة بالاقتراض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي وإحداث تأثيرات متعددة في الاقتصاد الوطني، أي إن القروض سوف تؤثر في جميع القطاعات وسوف تترك الآثار الاقتصادية التالية:

**أ ـ أثر القروض العامة في الناتج المحلي الإجمالي:**

إذا أُخذت القروض العامة كمتغير مالي بغض النظر عن مصدر الأموال، فإنها تؤدي إلى إحداث آثار في الناتج المحلي الإجمالي، أي إذا أنفقت الدولة القروض العامة على المشاريع الإنتاجية أو الخدمية فإن ذلك سيؤدي إلى تحفيز المنتجين على زيادة الإنتاج فيقوم المستثمرون بتوسيع مشاريعهم أو العمل بوردية إضافية مما يؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل وتصنيع المواد الأولية ومن ثم إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

كما يمكن أن توقع وجود حالتين في الاقتصاد:

**>** ففي حالة الركود ينخفض حجم الطلب ويتوقف المنتجون عن زيادة الإنتاج وتظهر البطالة في صفوف العمال وتنخفض الدخول، فإذا قامت الدولة بالاقتراض وأنفقت القروض على الأنشطة الخدمية فإن ذلك سيؤدي إلى توليد دخول جديدة فيشعر المستثمرون بوجود طلب جديد فيقومون بزيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

**>** أما في حالات الرواج فإن إنفاق القروض العامة سوف يزيد الطلب الأمر الذي يدفع الاقتصاد باتجاه التضخم لذلك لا ينصح الاقتصاديون بالاقتراض والإنفاق في حالات الرواج لأن معدلات التضخم سوف تزداد.

**ب ـ آثار القروض العامة في الدخل:**

إذا طرحت الدولة القروض العامة على الاكتتاب العام فإن المشتركين في القروض هم أصحاب الدخول المرتفعة أو المتوسطة، أي سوف تسحب جزءاً من دخولهم وإذا قامت بإنفاق القرض على المجالات الخدمية فإن المستفيدين هم الفقراء، في حين يتحمل الأغنياء عبء هذا التحسن، وبالمقابل إذا أنفقت الدولة القروض على المشاريع الإنتاجية فإن المستفيدين هم الأغنياء وجزئياً الفقراء لأن البطالة سوف تنخفض، لكن المنتجين سوف يوظفون آلات جديدة وتجهيزات مما يؤدي إلي زيادة أرباحهم.

وبوجه عام فإن إنفاق القرض سوف يؤثر في مستويات الدخل وسوف ينشط مجالات العمل وسوف تزداد الدخول ثانية، فإذا كررت الدولة الاقتراض والإنفاق فإن ذلك سيرفع من مستويات الدخول المتدنية ويطرأ تحسن على مستويات المعيشة.

**ج ـ آثار تسديد القروض العامة:**

إذا قامت الدولة بتسديد القروض العامة عند حلول أجلها فإن ذلك سيؤثر في الإنتاج والدخل معاً نظراً لأنها ستحرر الأموال التي كانت معطلة أو من فائض الموازنة.

فإذا سددت الحكومة القروض العامة وكان الاقتصاد في مرحلة أقل من مرحلة التشغيل الكامل فإن أصحاب الأموال سوف يتوجهون بها إلى السوق فيزداد الطلب على سلع الإنتاج، وسلع الاستهلاك الأمر الذي سيدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج فيزداد عرض السلع والخدمات ويزداد التشغيل وتزداد الدخول ويمكن أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.

أما إذا أنفقت الدولة القروض وكان الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل، فإن ذلك سيزيد الطلب الكلي ونظراً لوصول الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن زيادة الطلب الجديدة الناجمة عن تسديد القروض سوف تؤدي إلى زيادة الأسعار وحدوث التضخم، لذلك لا ينصح في مرحلة التشغيل الكامل باستهلاك القروض أو تسديدها، بل سحب سيولة من السوق بهدف تخفيض الأسعار.

## د **- آثار القروض العامة في الاستهلاك و الادخار**

يندفع الأفراد إلى زيادة الادخار و التقليل من الميل للاستهلاك نتيجة امتلاكهم لسندات الدين العام و حجم المزايا التي يحققونها من هذه السندات.

قد يتحقق ذلك بصورة أوضح عندما تقوم الدولة بالتقنين من الاستهلاك بل قد يزداد الميل للادخار ليس عن رضا الأفراد بل عن طريق الإلزام عندما تصدر الدولة قرضا إجباريا.

و من ناحية أخرى يلاحظ أن إصدار بعد القروض العامة قد يزيد الميل للاستهلاك . و يحدث هذا الأمر في أوقات التضخم حيث يشعر الأفراد أن اكتتابهم في القروض العامة سوف يخفض القوة الشرائية للنقود التي اكتتبوا بها فيتجهون إلى شراء السلع الاستهلاكية بدلا من شراء السندات العامة

. **آثار القروض العامة الخارجية: .. يؤدي الاقتراض الخارجي إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية المتاحة للبلد المقترض، لاسيما من النقد الأجنبي الذي تشكل ندرته عائقاً رئيسياً للبلدان النامية في سبيل تنمية اقتصادياتها، وتتوقف الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على حسن استخدام حصيلتها.**

**فإذا أحسن استخدام هذه الحصيلة باستيراد سلع إنتاجية لأغراض التنمية الاقتصادية، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة رأس المال المستخدم في المشروعات، وبالتالي إلى زيادة العمالة والإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي.وسوف يساعد أيضاً في خدمة القرض لدى السداد من منتجات هذه المشروعات، وحصيلة الصناعات التصديرية.**

**أما إذا خصصت حصيلة هذا القرض لاستيراد سلع استهلاكية، فإن ذلك لن يضيف شيئاً إلى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، فضلاً عما يحمله لهذا الاقتصاد من أعباء سداد القرض وفوائده.**

**ولا يعني هذا حظراً لاستيراد السلع، وإنما المقصود أن يكون ذلك في أضيق الحدود، وفي مجال السلع الاستهلاكية الضرورية، فالمشاهد أن هذه القروض لا تحصل عليها الدولة بسهولة، بل تضع لها الدولة الأجنبية شروطاً كثيرة، وقد تخضع الدولة في سبيل حصولها على القرض لاشتراطات غير اقتصادية كما قد تحظر الدولة المقرضة على أفرادها عملية الإقراض.**

**وأمام هذه العقبات في الحصول على هذه القروض، فإنه لا يصح بعد الحصول عليها، تبديدها فيما لا يعود بالنفع على الاقتصاد القومي بل يجب ترشيد استخدامها.**

**آثار تسديد القروض الخارجية**

**يترتب على القروض الخارجية عبء حقيقي يتحمله الاقتصاد القومي في الدولة المقترضة حيث يجب عليها ان ترد اصل الدين مع الفوائد المترتبة عليه مما يتطلب اقتطاع جزء من القوة الشرائية من المستهلكين والمستثمرين في الداخل ( وهو اقتطاع جزء من الناتج القومي لحساب الدائنين الاجانب ) وتحويله خرج الدولة وفاءا لالتزاماتها**

**ولا يتيسر ذالك للدولة المقترضة الا في حالة وجود فائض في الإنتاج من السلع والخدمات المطلوبة في الخارج حتى تحصل الدولة عل العملات اللازمة للسداد ووجود العبء المتقدم يفرض على الدولة ، ( التي تستعين بالقروض الأجنبية) عدم التوسع في الاقتراض الخارجي الا في حدود طاقتها الإنتاجية ولهذا يتعين عليها دراسة كافة المشكلات المختلفة في هذا الشأن وخاصة تلك التي تتعلق باثر القروض على ميزان المدفوعات. بالنظر الى ان قدرة الدولة على السداد محكومة بطبيعة صادراتها ومدى مرونة الطلب عليها من ناحية . ومن ناحية أخرى بحجم الدين وأسعار فائدته واجاله وما يتوافر لها من احتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية المقبولة في التعامل الدولي**

**ولذالك ينبغي توجه القروض الأجنبية نحو زيادة الاستثمارات ورفع مستوى الدخل وانتاج السلع المطلوبة في الخارج او تلك التي تشبع السوق المحلي توفيرا للعملات الأجنبية**